

التخفيف عنهم فالخمس نسب والليس ما يلبس من  
 الثياب وقيل الملبوس الخلق والكوماء الناقة العظيمة  
 السنام وقد لا يلا الاحكام لابن شداد من الشافعية ان  
 كل واحد من الساتين او عشرين درهما اخذها المصدرة  
 مع بنت مخاض فيما اذا وجبت بنت لبون او اخذها المالك  
 ودفع بنت لبون فيما اذا وجبت بنت مخاض عما تقدم  
 في الحديث اصله وليس بدلا عن الاخرى قال وقال الثوري  
 عشية دراهم او ساتان واليه ذهب ابو عبيد وقال المالك  
 لا ياخذ الساعي دون السن المفروض وزيادة ثمن  
 كالعشرين درهما او ساتين ولا فوجه ويؤدى ثمنه  
 وهو العشرين درهما او ساتان لانه يرى دفع القيمة  
 في الزكاة ويرى اخذ ابن لبون عن بنت مخاض بهذا الحديث  
 وقدم فعمل ببعض الحديث وترك الثاني قال الخطابي  
 الاصح من هذه الاقوال قول من ذهب الى ان كل واحد  
 من ذلك اصله قال اذا لو كان للقيمة مدخل لم يكن لنقل  
 الفريضة الا ما فوقها وما هو اسفل منها معنى قلنا بلائق  
 الاقوال الا وصححها قول من ذهب الى كل واحد من العشرين  
 درهما او الساتين ليس باصله وانما بطريق القيمة وليس  
 عما اصحاب الاموال والسعاية بدليل ان النسخ في الجيران  
 وهو في سن واحد نزولا وصعوبا ومن قال بذلك جوز  
 الترمذي بسنتين واخذ جيرانين والنزول بسنتين  
 جيرانين وليس هذا الا قياسا بالتعديل والتقويم على  
 وجه التقويم والتيسير ولا يمكن ان يقال ان المصدرة  
 او الامام يجب عليه عشرون درهما او ساتان زكاة  
 اصلا فيما اذا كان الواجب بنت مخاض واحد بنت لبون  
 وانما يجب عليه من

وانما يجب عليه من العشرين درهما والساتين  
 بازاما اخذ من الزيادة في بنت لبون عن بنت مخاض  
 فلا يستقيم ما ذكره الخطابي قال بعض من اخلاق له جوز  
 ابو حنيفة دفع الكلب عن الشاة وقصد به الشنعة وهذا  
 لا يكون شنيعا فاة اهلا للصيد واصحاب الماشية يبذلون  
 الشاة والاموال النفيسة ليحصلوا لطلب السلوق للصيد  
 وطلب الحراسة للماشية وهو مال وان كان لا يؤكله بالكل  
 يبيع اكله والساعي اذا اجتمع عنده الصدقات من الغنم  
 يحتاج للحراسة من الذئب فلا شنعة في اخذ لحفظ  
 ما عنده من سائمة الصدقة فروع ذكرها في الجامع و  
 الذخيرة وغيرها اذا كان لرجل ما ثا درهم جواد نقد  
 بيت المال فاذا عندها خمسة زيوفا او غلة جازع الكراهة  
 عندنا حنيفة وانما يوسف لاشئ عليه غيرها وعند محمد  
 وزرير يؤدى الفضل لكن عند زرير لاجل اعتبار الجوهرة  
 اذ هي متقومة عنده لعدم الربا بخلاف ما لو ادى  
 ستة دراهم عن خمسة فانه يجوز ويقع الزكاة بقدر  
 الخمسة والدرهم السادس يقع تطوعا فلا ربا وعند  
 محمد لا اعتبار الا يقع للفقراء ولهذا يقوم النصاب كما  
 هو انفع لهم فانه كانت قيمتها اربعة دراهم جواد يؤدى  
 الدرهم الخامس وروى ابن سماعة عن ابي يوسف انه  
 اذا ادى النهر حجه عن الجواد يؤدى قدر النقصان او  
 دون الفضة فيها اقل من وزن فضة الجواد وان كان  
 التفاوت في الوصف بان ادى ثمن الفضة عن المضروبة  
 وقيمة المضروبة اكثر جاز وما ذكره الامام قول ابي يوسف  
 هو رواية محمد عنه ولولم يكن مكان خمسة رهية اربعة